

معييار صافى التمويل المستقر

اعتمد بنك الكويت المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2015/10/25 بشأن معيار صافى التمويل المستقر (NSFR) للبنوك الاسلامية . ويهدف معيار صافى التمويل المستقر الى تعزيز ادارة مخاطر السيولة لدى البنوك، حيث يتطلب من البنوك المحافظة على مصادر تمويل أكثر استقراراً لمقابلة الاصول والانشطة خارج الميزانية. كما يقوم معيار صافى التمويل المستقر بالحد من الاعتماد الزائد على التمويل قصير الاجل من غير عملاء التجزئة (wholesale funding)، وبالتشجيع على الارتقاء بتقييم مخاطر التمويل على مستوى النشاطات داخل وخارج الميزانية، وتعزيز استقرار مصادر التمويل.

يعرف معيار صافى التمويل المستقر على أنه نسبة إجمالي التمويل المسقر المتاح (Available Stable Funding -ASF) إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب (Required Stable Funding – RSF) ، حيث يتعين على البنوك المحافظة على النسبة المعدلة بتاريخ 2 ابريل 2020 نظراً للوضع الحالي الخاص بفيروس كورونا "COVID – 19" لتكون 80% من 100% على ان تكون على الأقل 90% بشكل مستمر لعام 2022. ويعرف التمويل المستقر المتاح على أنه ذلك الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها لفترة تمتد لسنة واحدة، كما يعرف التمويل المستقر المطلوب على أنه ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة. ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية للأصول والانكشافات خارج الميزانية.

يتم احتساب معيار صافى التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما يلي :

$$90 \leq \frac{\text{أجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)}}{\text{أجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF)}}$$

حوكمة ادارة وتمويل مخاطر السيولة

يتم توجيه ادارة سيولة البنك عن طريق سياسة ادارة الاصول والخصوم التي يتم مراجعتها بشكل دوري واعتمادها من مجلس الادارة . كما تتناول سياسة ادارة الاصول والخصوم الاهداف الرئيسية والادوار والمسؤوليات والعمليات ذات العلاقة بإدارة مخاطر السيولة وتتطرق بشكل خاص الى السياسات التي تحدد المعايير الخاصة بمخاطر السيولة وتقوم ايضاً بقياسها ومراقبتها وفقاً للمتطلبات الرقابية والحدود الداخلية . وتقوم كل من لجنة الاصول والخصوم ولجنة مجلس الادارة للمخاطر بالأشراف على مهام ادارة مخاطر السيولة كما تقوم لجنة الاصول والخصوم دورياً بمراجعة اوضاع السيولة وتقديم توصياتها بشأن حدود السيولة المستهدفة بشكل فوري من حيث ملاحح الاستحقاق / عدم التطابق وتقوم لجنة مجلس الادارة للمخاطر بالمراجعة الدورية للتأكد من مدى الالتزام بحدود المتطلبات الرقابية والداخلية مع معدلات السيولة والحدود المعتمدة .

يتم قياس مخاطر السيولة بشكل أساسي باستخدام سلم الاستحقاقات ويقوم البنك بإدارة فجوات السيولة ضمن الحدود المعتمدة وذلك بالإضافة الى نسب السيولة المقبولة، معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافى التمويل المستقر (NSFR) . كما يقوم البنك دورياً بمتابعة الودائع المتعددة وحدود التركزات التمويلية لضمان التنوع الأفضل للتمويل. هذا ويخضع كل من سلم الاستحقاقات وعدم مواعمة تواريخ الاستحقاق ذات العلاقة لاختبارات الضغط التي يقوم بها البنك دورياً ويتم مراقبة فجوات السيولة بشكل يومي ثم مرة اخرى بشكل شهري عن طريق لجنة الاصول والخصوم. وللحد من مخاطر السيولة يتم مراقبة التركزات التمويلية بصورة مستمرة ويتم مراعاة تنوع مصادر التمويل ومصادر الاصول طويلة الامد.

تحليل نتائج الربع المنتهى في 30 سبتمبر 2022

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ان تحافظ البنوك على معيار صافى التمويل المستقر "NSFR" بنسبة 100% او اعلى اعتباراً من 1 يناير 2018، والمعدلة بتاريخ 2 ابريل 2020 وتم تمديدها بتاريخ 16 فبراير 2021 و 22 يونيو 2021 و 11 أكتوبر 2021 للحفاظ على 90% أو أكثر لعام 2022. وقد قام البنك بالالتزام بهذه النسب المعدلة في كافة ايام الربع سنة.

كما ان القيم المرجحة لأصول التمويل والاستثمار والاصول الاخرى والتي تتطلب وزن 100% قد مثلت المكون الأساسي لصافى التمويل المستقر المطلوب (RSF) بنسبة 50% من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF). كما تم دعم التمويل المستقر المتاح (ASF) من قبل رأس المال (26% من التمويل المستقر المتاح ASF) وتمويل الافراد (29% من التمويل المستقر المتاح ASF) والودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة على مدار سنة واحدة أو أكثر.

الجدول التالي يحدد صافي التمويل المستقر (NSFR) للربع المنتهى في 2022/09/30

"القيمة بالألف دينار"

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية				القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر	
التمويل المستقر المتاح:						
1	رأس المال:					
2	• رأس المال الرقابي	413,036	-	-	505,952	
3	• أدوات رأس المال الأخرى					
4	الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:					
5	• المستقرة					
6	• الأقل استقراراً	737,951	-	-	664,156	
7	الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة:					
8	• الودائع التشغيلية					
9	• الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	1,889,387	415,804	63,664	1,025,888	
10	الالتزامات الأخرى:					
11	• صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات					
12	• الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	72,325	-	-	-	
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح				2,195,996	
التمويل المستقر المطلوب:						
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية				32,427	
15	الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية					
16	عمليات التمويل المنتظمة والأوراق المالية:					
17	• عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول					
18	• عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، وعمليات التمويل المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	258,342	2,440	59,517	99,489	
19	• عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، وعمليات التمويل المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، وعمليات التمويل المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	1,674,471	156,689	699,171	1,614,751	
20	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)					
21	• عمليات التمويل السكنية المنتظمة، منها:					
22	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)					
23	• الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات				90,376	
24	الأصول الأخرى:					
25	• السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب					
26	• الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي					
27	• صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول					
28	• 20% من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة					
29	• الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	222,608	5,380	51,823	278,641	
30	البنود خارج الميزانية					
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب				2,165,944	
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)				101.39%	